

معرف الكائن الرقمي للمقال (DOI): 10.54240/2318-011-003-011

أهمية الوثائق الأرشيفية في رصد التفاعلات السياسية  
الاقتصادية والاجتماعية بين بايلك الشرق الجزائري وإيالة تونس  
مطلع القرن التاسع عشر  
The importance of archival documents in monitoring the  
economic and social policy interactions between the  
Algerian eastern Baylik and the Eyalets of Tunisia in the  
early nineteenth century

اسم ولقب المؤلف المرسل: سهام بوديبة- siham boudiba صص 227-243  
الدرجة والعنوان المهني: أستاذة محاضرة ب في تاريخ المغرب الحديث- جامعة سكيكدة-  
الجزائر/البريد الإلكتروني: s.boudiba@univ-skikda.dz

تاريخ استقبال المقال: 2021/06/26 تاريخ المراجعة: 2021/07/07 تاريخ القبول: 2021/08/12

الملخص: يهتمّ الموضوع بالبحث في القيمة التاريخية للوثائق الأرشيفية، ومنهج توظيفها في دراسة مسار العلاقات بين إيالتي الجزائر- خاصة بايلك الشرق الأقرب جغرافيا إلى تونس- وتونس مطلع القرن التاسع عشر، وذلك من خلال تتبع مظاهر التّواصل بينهما على مستوى السّلطة وأيضا بين الرعايا. وتكمن أهميّة موضوع الدراسة في تتبع مجال المعاملات بين الإيالتين خلال فترة شهدت نوع من الاستقلالية بينهما على مستوى السّلطة؛ وذلك بعد التّدخلات الدّائمة لحكّام الجزائر وبايات بايلك الشرق للفصل في الصّراعات حول تولي السّلطة داخل البيت الحسيني الحاكم بتونس؛ بين حسين بن علي وأبنائه من بعده وابن أخيه علي باش منذ بدايات القرن الثامن عشر، فضلا عن البحث في تأثير التّقارب الجغرافي بين الإيالتين، وخضوعهما لحكم واحد؛ وهو الحكم العثماني على طبيعة تسيير الحكم ومراقبة العلاقات بين الحكام، وأيضا تأثير علاقات الجوار في تسيير مصالح رعايا كل إيالة.

ترتكز دراسة الموضوع أساسا على مصادر أرشيفية؛ عبارة عن مراسلات موجودة بالأرشيف التونسي بين بايات قسنطينة- الأقرب جغرافيا إلى تونس- وبايات تونس، وأيضا سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية المحفوظة بأرشيف قسنطينة. ويقوم منهج البحث في الموضوع على دراسة عينات من المراسلات والعقود الشرعية؛ والتي رسمت لنا صورة عن آليات وطرق التواصل والتعامل بين حكام ورعايا كل من بايالك الشرق الجزائري وتونس في ظروف مختلفة: مجاعات أو صراعات داخل كل إيالة، أو بين الإيالتين على المناطق الحدودية، فضلا عن تتبع مسار العلاقات بينهما خلال فترات الاستقرار أيضا. الكلمات المفتاحية: أرشيف؛ مراسلات؛ سجلات محاكم شرعية؛ الجزائر؛ بايالك الشرق؛ تونس؛ سلطة؛ مجتمع؛ علاقات؛ القرن التاسع عشر.

**ABSTRACT:** The subject is focusing on the historical value of archival documents and the method of their use in studying the course of relations between the Eyalets of Algeria – especially the eastern Baylik which is geographically closer to Tunisia - and Tunisia at the beginning of the nineteenth century, by tracking their contacts at the level of authority and at the level of the citizens. The importance of the study lies in tracking the area of transactions between the two Eyalets during a period of some independence between them at the level of authority; This was after the permanent intervention of the rulers of Algeria to resolve conflicts over the assumption of power within the ruling Husseini family in Tunisia between Hussein Ben Ali and his sons after him and his nephew Ali Pasha since the early 18th century ; as well as research into the impact of geographical proximity between the two Eyalets, and their subordination to to a single rule; i.e. the Ottoman rule on the nature of governance and the monitoring of relations between rulers, as well as the influence of neighborhood relations on the conduct of the interests of the citizens of each Eyalet .

The study is based mainly on archival sources; Correspondence in the Tunisian archives between the Bayats of Constantine - geographically closest to Tunisia - and the Bayats of Tunisia, as well as the Maliki and Hanafi Shariah court's records held in the archives of Constantine. The research methodology is based on the inventory and analysis of samples of correspondences and legal contracts; It draw a picture of the mechanisms and methods of communication between the rulers and the citizens of both the Algerian eastern Baylik and Tunisia under different circumstances: famines or conflicts within each Eyalet,

or between the two Eyalets on the border areas, as well as tracking the course of relations between them during periods of stability as well.

**Keywords:** Archives; Correspondence; Shariah court' records; Algeria; Algerian eastern Baylik ; Tunisia; Authority; Society; Relations; 19th Century.

المقدمة: إنّ التّرابط الجغرافي المبني على الحدود المشتركة بين إيالتى الجزائر وتونس؛ فضلا عن خضوعها لحكم واحد؛ وهو الحكم العثماني، أثر على مجال العلاقات وأنماط التّواصل بينهما؛ وذلك على مستوى الحكام وأيضا بين رعايا الإيالتين؛ خاصة على المناطق الحدودية التابعة لبايلك الشرق الجزائري.

وقد ساهمت الوثائق الأرشيفية المحفوظة في تونس والجزائر في رصد مجال التّعامل والتّفاعل بين الإيالتين طيلة فترة الحكم العثماني؛ اخترنا منها ما تعلق بمطلع القرن التاسع عشر كمصدر للبحث؛ وهي عبارة عن مراسلات محفوظة بأرشفيف تونس بين حكّام تونس وحكّام بايلك قسنطينة أساسا؛ وذلك لقرنها الجغرافي من تونس، وأيضا ما توقّر في سجلّات المحاكم الشّرعية بمدينة قسنطينة؛ الخاصّة بالفترة الممتدة بين 1215هـ-1240هـ/1800م-1825م لرصد الحضور التّونسي في المعاملات الاجتماعية بالمدينة.

وعليه فإن إشكاليّة الدّراسة تتمحور حول: أهميّة المادة المصدرية؛ وهي الوثائق الأرشيفية المتمثّلة في المراسلات والسجلّات الشّرعية، وقيمتها التاريخيّة في دراسة وتبّع مجال التّواصل السياسي الاقتصادي والاجتماعي بين إيالة الجزائر، وبالضبط بايلك الشرق الجزائري وتونس مطلع القرن التاسع عشر.

تقوم منهجية البحث في الموضوع على استقراء وتحليل مضمون الوثائق الأرشيفيّة والسجلّات، ثم تصنيفها في دراسة آليّات ومظاهر التّواصل بين سلطة ورعايا الإيالتين على مستويات مختلفة؛ سياسيّة، إداريّة، اقتصاديّة واجتماعيّة، ويرتكز العمل على بعض العيّنات فقط من المعاملات؛ التي يمكن أن تعطينا نظرة عامة حول مجال وطبيعة العلاقات الجزائرية التّونسية مطلع القرن التاسع عشر.

1- قيمة الوثائق الأرشيفية في إبراز التفاعلات السياسية بين إيالة تونس وبايلك الشرق الجزائري؛ إذا ما انطلقنا من الصّراعات التي شهدتها البيت الحاكم التّونسي، والمتمثّلة في التّزاع حول الحكم بين حسين بن علي باي تونس (1705م-1740م) وابن أخيه على باشا في

الفترة الممتدة بين 1735م و1756م، فقد شهد ذلك تدخل أطراف من الجزائر؛ وكانت البداية عن طريق قبيلة الحنانشة؛ الواقعة على الحدود التونسية، وهي من أكبر قبائل بايلك الشرق، وقد امتد مجال نفوذها إلى تونس<sup>1</sup>، بمصاهرة شيوخ الحنانشة لعلي باشا؛ ومساندتهم له في حملته على عمه، ونالوا بذلك مجدا ومكانة داخل تونس بانتصار صهرهم<sup>2</sup>؛ إلا أن التوافق والتحالف بين شيوخ الحنانشة وعلي باشا تونس لم يستمر بسبب انقلاب علي باشا على أصحابه الحنانشة بالقتل والتنكيل بهم، نتيجة قلة ثقته فيهم؛ وهم الذين اشتهروا بتغيير ولائهم بين بايات قسنطينة وبايات تونس وفق ما يخدم مصالحهم<sup>3</sup>.

أما على مستوى علاقات الحكام فقد تمايزت وتحولت بتغيير مصالح كل طرف؛ حيث ساند حكام الجزائر في البداية علي باشا ضد عمه حسين باي، وساهموا في عودته للحكم سنة 1735م، ثم تحولوا لدعم أبناء عمه حسين وهما محمد وعلي وإعادتهما للحكم بعد النزعة الاستقلالية التي بدت لدى علي باشا<sup>4</sup>، وقد استطاع حكام الجزائر وبمساعدة بايات قسنطينة؛ ترسيخ الحكم لصالح أبناء حسين بن علي مقابل حصولهم على امتيازات عديدة داخل إيالة، خاصة في الجوانب الاقتصادية؛ حيث أشارت المصادر التونسية إلى تسلط حكام إيالة الجزائر وبايات قسنطينة وفرضهم لأسعار محددة في بيع سلعهم، فضلا عن تعطيل بيع سلع أهالي تونس إلى غاية نفاذ سلع حكام الجزائر من الأسواق التونسية، تمتع أيضا حكام الجزائر بسلطة وقرار وحرية تصرف بمجرد دخولهم إلى إيالة التونسية<sup>5</sup>، واستمر ذلك إلى غاية حكم حمودة باشا(1780م-1814م)؛ الذي عمل على التخلص من تدخلات حكام الجزائر بشن حملة على قسنطينة الأقرب مجاليا إلى تونس سنة 1807م<sup>6</sup>، رفقة مصطفى إنجليز باي(1798م-1803م)؛ باي قسنطينة المخلوع والمستقر بتونس<sup>7</sup>، الحملة التي وقعت بمنطقة "سلاطة" بين مدينة الكاف التونسية والحدود الجزائرية، وكان الهدف منها تحقيق حمودة باشا لاستقلال بلاده وتحرره من تسلط حكام الجزائر الذي شهدته تونس على عهده وعهد أبائه وأجداده<sup>8</sup>، حيث أصبحت منذ تلك الحملة تونس أكثر استقلالا في علاقاتها مع الجزائر وحكامها.

أما في مطلع القرن التاسع عشر؛ فقد ساعدتنا المراسلات المحفوظة في أرشيف تونس بين بايات تونس وبايات قسنطينة خاصة في الكشف عن بعض جوانب التعامل على مستوى السلطة وبين الحكام والتي صنفناها في المجالات التالية:

1-1 تبادل التّهاني بين الحكام عند التعيين والتركية من قبل السلطان العثماني: تشير بعض الوثائق الموجودة بالأرشيف التونسي إلى تأثير المجال الجغرافي فضلا عن الخضوع إلى نفس القوة الحاكمة؛ وهي الدولة العثمانية على مجال التواصل بين الإيالتين؛ خاصة ما تعلق منه بفرمانات التعيين وتبادل التّهاني عند الحصول على تزكية السلطان العثماني، وهو ما جاء في نص رسالة مؤرخة في شهر رمضان 1240 هـ/أفريل 1825 م؛ وهي عبارة عن رد من قبل محمد منماني باي قسنطينة (1824 م-1826 م)<sup>9</sup>؛ على رسالة موجّهة إليه من طرف حسين باشا تونس يخبره فيها ببلوغ رسالته حول فرمان التركية ومهنته بذلك.

وقد تضمنت الرسالة التي أرسلها باي تونس؛ شرحا مفصّلا حول مراسيم التولية وحضور العلماء والرعية، ثم أنّ نص الوثيقة يُشير إلى إرسال باي تونس لثلاث حوالب - حرس خاص بالباي- إلى دار السلطان، واستقبال باي قسنطينة لهم، مخبرا إياهم عن حالهم وإكرامهم وإحسان نزلهم، ثم ارفاقهم بمن يحميهم طيلة الطريق إلى الجزائر<sup>10</sup>. لم توضّح الرسالة أسباب إرسال باي تونس للحوالب إلى داي الجزائر خاصة وأن ذلك تزامن مع إعادة تزكية حكمه على تونس من قبل الباب العالي، ولكنها تُظهر جانب من التواصل بين الإيالتين المبني على الإعلام بمستجدات السلطة والحكم على مستوى الدولة العثمانية مع إيالتها.

2-1 تدخلات حكام تونس وبايات قسنطينة في حل نزاعات الأعراش الحدودية: ظلّت مسألة الحدود مطروحة بين الطرفين حتى بدايات القرن التاسع عشر، وذلك لحركية القبائل الحدودية وتجاوزها للحدود المرسومة لها، إلا أن معالجة المسألة صارت أكثر حكمة وسهولة تقيدا والتزاما بمراسيم معاهدة ترسيم الحدود لسنة 1628 م؛ والتي رسّمت العناصر البشرية المنتمية لكل طرف؛ ذلك بعد ترسيم الحدود الجغرافية بموجب معاهدة 1614 م<sup>11</sup>؛ وهذا ما بدا لنا من خلال نص المراسلة الموثقة بتاريخ رجب 1233 هـ/ماي 1818 م؛ بين حسين باشا تونس وأخيه مصطفى باي، بعد شقاق وقع بين باي تونس وباي قسنطينة حول تجاوز الأعراش التونسية للحدود نحو الجزائر وفي مقدمتها عرش ورغة؛ حيث تُبين الوثيقة استشارة

حسين باشا لأخيه مصطفى باي في شأن إرسال جواب باي قسنطينة بخصوص نزاع الأعراش الحدودية إلى باشا الجزائر، أو إرسال من له دراية في الكلام وحسن مقام إلى داي الجزائر يخبره بشأن النزاع ورسالة باي قسنطينة<sup>12</sup>، ثم أن محمود باي قد عقد مجلس استشارة مع الباش كاتب وصاحب الطابع والباش حانية في شأن النازلة المذكورة، متفقين في ذلك على إرسال جواب حسين باشا تونس إلى داي الجزائر في شكل شكاية ضد باي قسنطينة<sup>13</sup>.

كما اقترح مصطفى باي على أخيه حسين باشا ضرورة تضمين الرسالة لحالة التفاهم والتّصالح الموجود بين وجقي تونس والجزائر دون سعي أي منهما في أذية الآخر. في جانب المعاملات مع الحكّام والرعية؛ رأى مصطفى باي ضرورة الإشارة إلى موضوع حسن استقبال تونس للّقارين من الجزائر من الأعيان مع حسن ضيافتهم، وهو ما ينطبق أيضا على استقبال الرعايا من أهل الجزائر القادمين إلى تونس لطلب العيش بها، مشيرا إلى عدم مصادفتهم لمضايقات من السلطة التونسية. كما نوه أيضا إلى رحابة أهل الجزائر حكاما ورعية واستقبالهم للّقارين من تونس من الأعيان والرعايا<sup>14</sup>.

في شأن النزاع حول قول باي قسنطينة بتجاوز ورعة للحدود؛ فيؤكد باي تونس عدم صحة ذلك، كما يشير إلى إرسال من يتأكد من الأمر؛ ممن لهم خبرة بالحدود، وإن ثبت التجاوز ولو مقدار شبر فسيتم إرجاعه<sup>15</sup>.

وعليه يُبين مضمون الوثيقة استمرار الصّراعات حول الحدود بتجاوز قبائل الإيالتين الحدودية لمجالها التّرابي، وتأثير ذلك أحيانا على علاقة الحكّام بحدوث شقاق وصراعات بينهم - ورد لفظ الشّقاق في مضمون الوثيقة-، من جهة أخرى يبدو أنّ الفصل في مثل هذه المشاكل يكون بين باي تونس وباي قسنطينة مباشرة، وفي حال فشلها في إيجاد حلول ترضي الطرفين، يُرسل حاكم تونس من يخبر داي الجزائر بمسألة الصراع مع اقتراح الحلول المناسبة من قبله. كما أن إصرار باي تونس على تأكيد حسن العلاقة وتعامل تونس مع باي قسنطينة ورعايا الجزائر الفارين إليها، دليل على رغبته في الحفاظ على علاقات الود والاستقرار مع حكام الجزائر.

من المضايقات التي ظهرت على المناطق الحدودية أيضا مسألة فرار رعايا الطرفين إلى الضفة الأخرى، والتحالف مع الطرف الآخر خاصة في المجال العسكري، وهو ما حدث بدايات

سنة 1827م: بفرار رعايا جزائريين إلى القبائل الحدودية التونسية، وحدثت مراسلات بين آخر بايات قسنطينة أحمد باي(1826م-1837م) والقايد سليمان- الذي يبدو أنه قايد على القبائل الحدودية التونسية- ومشايخ تلك القبائل؛ وتبين المراسلة فرار بعض الرعايا الجزائريين- لم يوضح مضمون الوثيقة إن كانوا من العسكر أو رعايا مدنيين- إلى قبائل تونس الحدودية، وانضمامهم إلى الوجود التونسي، وجاءت مراسلة باي قسنطينة لباي تونس طلبا لعودتهم بعد ورود خبر انضمامهم لوجود تونس، وأن ذلك من شأنه أن يضرب بحسن العلاقة القائمة في تلك المرحلة بين الوجوديين.

جاء رد قايد أوجاق تونس ومشايخ قبائلها أنه لا وجود لرعايا الجزائر بها، وهو ما جعل باي قسنطينة يبحث في رسالته على ضرورة التأكد من الأمر، وأن ذلك من شأنه تعزيز العلاقة القائمة بين الإيالتين، وضمانا للاستقرار والتصالح بين الطرفين<sup>16</sup>.

في نفس السنة سُجلت مراسلة بين أحمد باي قسنطينة وحسين باشا تونس أيضا؛ تضمنت العديد من النقاط التي تبين استمرار الصراع على الحدود وقرار العديد من قاطني القبائل الحدودية على الجهتين، واستقرارهم بالطرف الآخر. خاصة من الرعايا الجزائريين؛ حيث تُشير الرسالة إلى مراسلة باي تونس قبلا لباي قسنطينة حول تسليم عدد من الفارين لتونس لوكيل علمهم، وقد رد عليه باي قسنطينة باستقرار العديد من الرعايا الجزائريين بالبلاد التونسية وذكر على رأسهم المنتمين لعرش العواودة، والذين تجاوزوا حسبه التسعين بيتا<sup>17</sup>.

تُظهر المراسلة أيضا جانب من التحالف أو الترابط الاجتماعي الموجود بين تلك القبائل الحدودية؛ من ذلك تستر القبائل المجاورة للوافدين على وجودهم بها، وهو ما جعل باي قسنطينة يطلب من باي تونس السماح له بإرسال من يتعرف عليهم في سبيل ردهم. من جهة أخرى طالب باي قسنطينة أيضا تدخل باي تونس من أجل منع قواده، وهم من قبائل الزغامة وشارن وأولاد بوغانم وأولاد خيار، وبني بربار من إيواء الفارين للاستقرار بجوارهم<sup>18</sup>.

يُشير ذلك إلى طبيعة العلاقات بين سكان المناطق الحدودية والتي تتسم أحيانا بالتفاهم وحسن الجوار فضلا عن المصالح المشتركة بينهم، إلا هذا الأمر لا يخدم جانب السلطة على

مستوى إيالة تونس أو الجزائر في جانب بايلك الشرق؛ لكونه عاملا مؤثرا في طريقة الولاء والتبعية للطرفين.

تُظهر الوثيقة جانب آخر من الصراعات؛ والتي يكون طرفها فرعا من فروع القبائل الحدودية؛ وذلك ما وقع مع فرع وشتاتة؛ وهي فرقة تابعة لقبيلة الحنانشة الحدودية؛ والتي يبدو أنها قد ثارت على القبيلة وتضررت منها قبائل تونس المجاورة مثل ورغة وشارن وأولاد بوغانم، وإن لم تصف الوثيقة طبيعة الصراعات إلا أنها أشارت إلى شيوع الفساد والأذية من طرف تلك القبيلة، ما أدى إلى تقديم شكاية من باي تونس لباي قسنطينة، هذا الأخير الذي اعترف بفساد تلك الفرقة مشيرا إلى سهر وجق الجزائر على حماية رعايا قبائل تونس من أذيتها<sup>19</sup>.

إنّ ما يُقال حول تجاوز قبائل بايلك الشرق لحدودها نحو تونس، سُجّل أيضا على قبائل تونس في نفس الفترة؛ حيث أشارت نفس الوثيقة إلى تجاوز قبيلة ورغة للحدود الفاصلة بينهم وبين الحنانشة، وضرورة إرسال من يتأكد من الجانب التونسي، تُشير الوثيقة أيضا إلى نوع من المعاملات الاقتصادية التي قد تكون بين القبائل الحدودية وهو ما يسمى بالحكر؛ أي شراء السلع وتحديد قيمتها قبل إنتاجها<sup>20</sup>؛ ويبدو أن باي قسنطينة ودفعاً لفساد القبيلة قد اقترح على باي تونس التّعامل بالحكر معها في الحرث وغيرها؛ سدا للتصادم بينها وبين الحنانشة وتجنباً للشكاية بينهما أيضا<sup>21</sup>، كما قد يعني ذلك أن سبب تجاوز الحدود هو دافع اقتصادي، وأن تطبيق الحكر جاء كحل لرد أهل "ورغة" لأراضهم بتوفير موارد مالية تضمن استقرارهم.

2- أوجه التفاعل الاقتصادي على مستوى السلطة وبين رعايا الإيالتين: من أوجه التّعامل أو التّعاون والتّضامن بين إيالة تونس وإيالة الجزائر في جانب بايلك الشرق، القروض الماليّة وقت الحاجة نتيجة الثّورات داخل كل إيالة، أو بسبب المجاعات الناتجة عن الكوارث الطبيعيّة، وهو ما ترجم في نص الوثيقة التي أرسلها عثمان باي قسنطينة(1803م-1804م) على يد وكيله الحاج مالك؛ وقد جاءت الوثيقة مقتضبة مفادها أن عثمان باي المذكور؛ قد أرسل تذكرة على أنه سلف على يد وكيله من تونس عشرة آلاف ريال دوروا (كذا) بتاريخ



أواسط ربيع الأول 1218 هـ/شهر جويلية 1803 م<sup>22</sup>، وقد يكون هذا القراض نتيجة المجاعة والقحط؛ إضافة إلى ثورة ابن الأحرش التي تعرض لها البايلك<sup>23</sup>.

في مجال المعاملات الاقتصادية، مارس بايات قسنطينة التجارة مباشرة مع أعيان وسكان تونس، وهو ما تعرض له ابن أبي الضياف؛ حول سياسة حكام الجزائر وبايات قسنطينة في فرض بيع أنعامهم داخل تونس خلال فترة كان فيها لزاما على بايات تونس تحمل الأمر والرضا به؛ نتيجة خضوعهم لحكام الجزائر الذين كان لهم الفضل في عودة أبناء حسين بن علي للحكم<sup>24</sup>.

وقد استمرّ بايات قسنطينة حتى بعد حملة حمودة باشا في ممارسة التجارة بتونس، فهذا أحمد باي المملوك، وهو الباي الذي حكم المدينة على مرحلتين: الأولى سنة 1818 م والفترة الثانية بين 1820 م و1822 م<sup>25</sup>، قد قبض مبلغ 15 ألف ريال ذهب كما تبديه إحدى الوثائق الموقّعة بمحكمة تونس بشهادة من أحد شواشه؛ وهو علي بونوارة لبيعه لـ 500 رأس بقر لمشتريين من تونس أحدهما وكيل الكوشة -أي بمثابة أمين لحرفة الكواش-<sup>26</sup>.

توضح الوثيقة التقنين الإداري والإشهاد في المعاملات التجارية في حال كانت على مستوى السلطة؛ سواء كان ذلك بين حكام الإيالتين أو بين حكام الجزائر وأهالي تونس، وذلك تجنباً للمشاكل أو الاضطرابات التي قد تحدث نتيجة قيام أحد طرفي البيع والشراء بإلغاء المعاملة أو عدم تسديد القيمة المتفق عليها. أي أن العلاقات على مستوى الحكام قد تمايزت تبعاً لتمايز مصالح كل طرف، وأيضا باختلاف مجالاتها بين السياسة وشؤون التبعية للدولة العثمانية، وأيضا في مجال العلاقات الاقتصادية.

تدخل حكام الجزائر وتونس أيضا في تنظيم الممارسات الاقتصادية على مستوى الرعايا؛ خاصة ما تعلق منها بالمبادلات بين القبائل الحدودية أو الأقرب جغرافيا إلى الحدود، وهو ما تؤكد بعض المراسلات الموجودة بالأرشيف التونسي؛ والتي تُبين حرية التعامل والتبادل التجاري بين رعايا الإيالتين، كما أن اللجوء إلى السلطة في تسيير تلك المبادلات لا يكون إلا في حالة وجود مشاكل بين الرعايا؛ وذلك في سبيل إيجاد حلول سلمية بين الأطراف المتنازعة. من ذلك جانب تسديد الديون، وهو ما جاء في مراسلة من أحمد باي بن عبد الله المملوك (1820-1822 م)؛ باي قسنطينة إلى باي تونس؛ السيد حسين باي بتاريخ أواخر

جمادي الثانية 1237 هـ / أواخر مارس 1822<sup>27</sup>؛ يخبره فيها بعد عبارات التحية والسلام عن وجود ديون لأهل القبلة من أعراش قسنطينة وعلى رأسهم الحراكمة، وهي من أكبر قبائل المنطقة الشرقية من بايلك قسنطينة<sup>28</sup>، على رعايا تونسيين دون ذكر أصولهم، وعن تراخيمهم في دفع ديونهم؛ حيث طلب من باي تونس تنبيه رعاياه على دفع الديون وتسليمها بواسطة إلى باي قسنطينة، كما أعرب له عن استعداداه الشخصي للوقوف على تسديد الديون التي قد تكون لرعاياه في حق التونسيين.

تشير هذه المراسلة إلى حرية التعامل بين رعايا الإيالتين في مسائل التجارة والمعاملات الاقتصادية؛ مع تأطير ذلك ضمن معايير مضبوطة لأمن ومصالحة كل إيالة. كما تبرز الوثيقة طبيعة الخطاب والتعامل بين بايات تونس وبايات قسنطينة خلال هذه الفترة، والمبني على احترام حقوق كل طرف من جانب الإيالتين ضمنا للاستقرار وحسن الجوار؛ وهو ما يظهر في إشارة باي قسنطينة لاستعداداه للنظر ومتابعة تسديد ديون رعايا تونس في حال وجودها.

3- أهمية سجلات المحاكم الشرعية في تتبع أوجه الهجرة والاندماج الاجتماعي لرعايا تونس في مدينة قسنطينة: تُعتبر سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية، مصدرا مهما في رصد العناصر الاجتماعية المكوّنة للمدينة من خلال الأنساب المعرفة بأصحاب العقود المدونين لمعاملاتهم بها، من زواج وطلاق وهبة ووقف وغيرها من المعاملات الاجتماعية، وسنحاول من خلال ما تم جرده من عقود السجلات الممتدة بين الفترة 1215 هـ- 1240 هـ/ 1800 م- 1825 م؛ تتبع حضور العناصر الوافدة من تونس مع محاولة تفسير أسباب الوفود والهجرة بناءً على ما ذكرته المصادر التونسية، وأساليب اندماجهم في مدينة قسنطينة من خلال ما توفر في عقد السجلات.

3-1 الوفود المرتبط بالمصالح الفردية: ساهم التقارب الجغرافي بين إيالة تونس وبايلك قسنطينة خاصّة في وفود العديد من التونسيين إلى البايلك أو العكس، وذلك في سبيل الاستقرار أو لخدمة مصالحهم الخاصّة مثل ممارسة التجارة أو الحرف وغيرها. تم تسجيل 93 عقدا لمعاملات تخصّ رجالا ونساءً تعبر أنسابهم عن الانتماء لمدن تونسية مختلفة.

جدول رقم 01: حضور الوافدين من المدن التونسية في سجلات المحاكم الشرعية 1215 هـ- 1240 هـ/

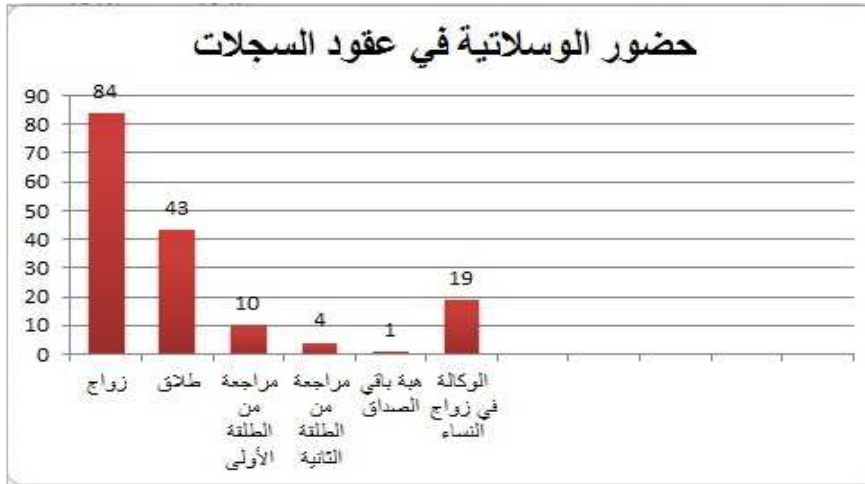
1800 م- 1825 م.

نوع المعاملات					
النسبة	عدد العقود	زواج	طلاق	مراجعة من طلاق	وكالة على زواج
التونسي	34	22	08	02	02
الصفاقسي	31	09	07	06	09
القفصي	09	07	00	01	01
القيرواني	07	04	02	01	00
الجري	06	03	01	02	00
الباجي	05	04	01	00	00
السوسي	01	01	00	00	00

المصدر: سجلات المحاكم الشرعية بأرشفيف مدينة قسنطينة 1215هـ-1240هـ-1800م-1825م  
توافد التونسيون وفي الظروف العادية على بايلك قسنطينة من مختلف مناطق الإيالة، وهذا ما تبرزه عقودهم في الزواج والطلاق والمراجعة من طلاق والوكالة في الزواج أيضا، بل وظهر عدد منهم كحرفيين بالمدينة من ذلك عقد المراجعة من الطلقة الثانية الخاص بـ"محمد عرف الجزائر التونسي السوقي حرفة" لزوجته "عايشة بنت سي محمد البداوي" بتاريخ 29 شعبان 1224هـ<sup>29</sup>، وقد تمايز حضور التونسيين حسب المدن أو المناطق التي وفدوا منها؛ وتبين العقود أنّ أساليب التعريف بهم كانت على شكلين بأن تضاف إلى أسمائهم النسبة إلى تونس الإيالة أحيانا؛ كما تم ذلك بربط نسبهم إلى المدينة الأصلية لهم في بعض العقود. إن تنوع معاملاتهم بالمحاكم الشرعية المالكية والحنفية دليل على اندماج واضح داخل مدينة قسنطينة، وأيضا على نسجهم لعلاقات اجتماعية جعلت العديد من العائلات المستقرة في المدينة توكل البعض منهم على تزويج بناتها بالمحكمة الشرعية.

هي عقود إذن تبرز التواصل الاجتماعي الموجود بين سكان الإيالتين، والمبني على التقارب الجغرافي والمصالح المشتركة للزعايا. من جهة أخرى؛ إن استقرار التونسيين ببابلك الشرق وعلى الخصوص مدينة قسنطينة لم يخضع دائما لرغبات فردية، فقد ارتبط أحيانا بظروف وتغيرات في السلطة أثرت على البنية الاجتماعية بفعل الهجرة أو التهجير المفروض من قبل حكام الإيالة.

2-3 صراعات السّلطة وتأثيرها على الهجرات وتغيير مواطن الاستقرار: كان للظروف المتغيرة في الحكم وأيضا للأحداث والصراعات على الحدود تأثير على مجال استقرار العديد من القبائل خاصة على الجانب التونسي، وهذا ما تجسده قضية الوسالتية؛ المنتسبين لجبل وسلات الواقع على مشارف مدينة القيروان التونسية<sup>30</sup>. ودريد الواقعة بالمنطقة المسماة سهول السلسلة الظهرية من البلاد التونسية<sup>31</sup>؛ فقد انتقل العديد من قاطني القبيلتين إلى بايلك قسنطينة واستقروا بها؛ وإن اختلفت أسباب وظروف الهجرة وطريقة الاستقرار بينهما. شكل رقم 01: حضور الوسالتية في المحكمتين المالكية والحنفية بمدينة قسنطينة (1215-1240 هـ/1800-1825 م).



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية المحفوظة

بأرشيف قسنطينة (1215 هـ-1240 هـ/1800 م-1825 م).

ظهر الوسلاتي: النسبة التي عرفوا بها في عقود سجلات المحاكم الشرعية بمدينة قسنطينة، أو الوسالتية كمجموعة عرفت بهذا الاسم في نفس المدينة نهاية القرن الثامن عشر<sup>32</sup> وبدايات القرن التاسع أيضا؛ بكثافة يمكن القول أنها عالية الحضور مقارنة بأنساب عديدة وافدة من داخل البايك وخارجه مستقرة بالمدينة في المعاملات اليومية المسجلة في سجلات المحاكم الشرعية من زواج وطلاق ومراجعة ووكالة على زواج<sup>33</sup>.

جاء الوسالتية إلى مدينة قسنطينة بعد سياسة التّهجير القصيري التي فُرِضت عليهم من قبل علي بن حسين باي سنة 1762م؛ نتيجة لدعمهم لعلي باش (1735م-1756م) ، واستقبالهم له مساندين إياه في الثورة على عمه، ومساندين فيما بعد لابنه يونس وأحفاده ضد عمه حسين بن علي (1705-1740م) وأبنائه، وقد اختار البعض منهم التفرق في مناطق تونس، في حين هاجر البعض الآخر إلى قسنطينة واستقروا بها، وهي المدينة التي اختارها يونس بن علي باشا وابنه اسماعيل مستقرا لهم بعد هزيمتهم ضد أبناء باي تونس السابق حسين بن علي<sup>34</sup>.

اندمج الوافدون من وسالات بمدينة قسنطينة مشاركين بذلك في الحياة العامة، كعناصر متمدّنة بالمدينة نتيجة الاستقرار الطويل بها، فظهر فيهم الحرفي؛ من ذلك أحمد الوسلاتي الجزّار حرفة الذي تزوّج من مباركة بنت عبد الله عتيقة الحاج سليمان بن محمد بتاريخ 1215-08-02هـ/12-19-1800م<sup>35</sup>.

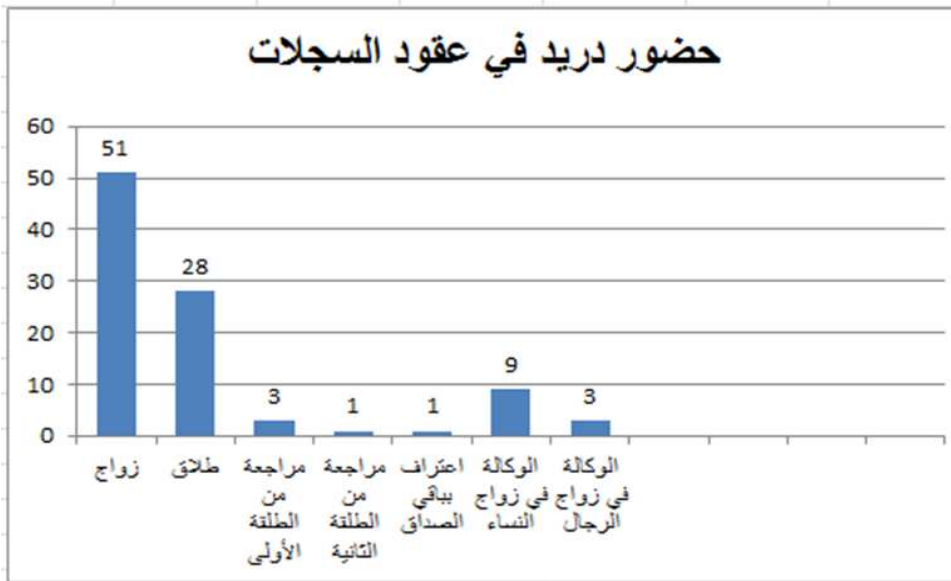
على ذكر الزّواج وعلاقات المصاهرة؛ انفتح الوسالتية في علاقات زواجهم على عائلات مختلفة الأصول والانتماءات، وإن تركزت 53% منها ضمن المحيط القبلي؛ مع قبائل وافدة من البايك وأخرى حدودية مع تونس مثل أولاد بوعافية، وأولاد بوقلمام وأولاد سعيد بن سلامة<sup>36</sup>، وهو ما يبين استقرار الجماعة في البايك وعقدتها لعلاقات قد ترتبط بالجوار أو بالتعامل اليومي أو عن طريق ممارسة نفس الحرف، ومع عائلات أيضا وافدة من مختلف جهات البايك، وقد تكون مستقرة به.

إن استقرار الوسالتية ببايك قسنطينة لم يبلغ صلة التّواصل الجغرافي التي تربطهم بموطنهم الأصلي تونس؛ بانتقاء بعض الأفراد أو العائلات الوسالتية لعائلات وافدة من الحدود التّونسية الجزائرية في زواجهم وزواج أبنائهم. فضلا عن ذلك تولّى الوسالتية الوكالة في زواج بنات عائلات مختلفة الأصول منها بنات العنابي، الغربي، الحناشي، الفغالي، العشي، اليدري... كلها نسبة لمواطن وفودهم قبلية كانت أو جغرافية-، أي أن أفراد الجماعة قد انصهروا داخل المدينة ومع أفراد مجتمعا مع قدم استقرارهم بها<sup>37</sup>.

استقر أهل دريد أيضا بمدينة قسنطينة ونواحيها بعد استلاء محلة باي قسنطينة عليهم إثر مشاركتهم في حملة حمودة باشا الحسيني باي تونس (1780 - م 1814م) على قسنطينة سنة 1807 م<sup>38</sup>.

توزع أهل دريد في مناطق مختلفة من بايلك قسنطينة؛ فضلا عن الذين عادوا الى تونس بعد انتهاء الحملة؛ استقر عدد منهم في بحيرة دريد بنواحي مدينة قسنطينة؛ التي سميت باسمهم، كما توزع جزء آخر على مناطق بسكرة وواحة الزيبان<sup>39</sup>.

الشكل رقم 02: حضور دريد في سجلات المحاكم الشرعية (1215هـ-1240هـ/ 1800م-1825م).



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية المحفوظة بأرشيف قسنطينة (1215-1240هـ/ 1800م-1825م).

ظهر الوافدون من القبيلة على مدينة قسنطينة؛ والذين عرفوا بنسبة الدريدي في سجلات المحاكم الشرعية؛ بنسبة حضور أقل من جماعة الوصاليين، ولكنها معتبرة إذا ما قارناه بالجماعات الريفية القبلية الأخرى الوافدة على مدينة قسنطينة وهي ثمانية أعراش: أولاد بليل، أولاد بوقلمام، جلاص، أولاد سعيد بن سلامة، أولاد زعازع، أولاد سيدي موسى أولاد سي عمر، أولاد بوعافية، بعدد حضور قدر بـ 106 رجال ونساء تلك الأعراش<sup>40</sup>.

انفتح دريد أيضا في مصاهراتهم على مختلف العناصر القبلية الوافدة من داخل بايلك قسنطينة؛ مثل الخطابي واليحياوي والتلغمي والتوفوتي والسليمانى والصدارتي أساسا في زواج نساء ورجال المجموعة<sup>41</sup>، كما ظهروا في عقود الوكالة ولكن بعدد أقل مما توفر للوسالتيه، وهو ما قد يرتبط بضعف كثافة حضور دريد مقارنة مع الوسالتيه، فضلا عن قدم الاستقرار بالمدينة وأماكن الاستقرار أيضا؛ ذلك أن الوسالتيه جاءوا قبل دريد واختاروا قسنطينة المدينة للاستقرار بها وهذا ما بدا في سجلات المحاكم الشرعية الخاصة بالنصف الثاني من القرن الثامن عشر<sup>42</sup>، في حين أن استقرار دريد ظهر بشكل جلي في سجلات المحاكم الشرعية بمدينة قسنطينة بدايات القرن التاسع عشر، فضلا عن اتخاذهم مناطق مختلفة من البايك للاستقرار والسكن.

الخاتمة: ختاماً تصنّف الوثائق الأرشيفية ضمن المصادر التي لم تعد للتأريخ؛ بل وُثقت لمعاملات إدارية للحكام ولأفراد المجتمع، إلا أنها تساهم عند توظيفها في دراسة بعض القضايا التاريخية؛ في الكشف عن بعض الجوانب التي سكنت عنها المصادر التاريخية المعاصرة لفترة الدراسة.

سمحت لنا دراسة المراسلات بين حكام تونس وبايات قسنطينة المحفوظة بالأرشيف التونسي؛ التي تعود للربع الأول من القرن التاسع عشر، وأيضا سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة بأرشيف قسنطينة بالخروج بالنتائج التالية فيما تعلق بمجال التفاعل وعلاقات التواصل بين إيالتى الجزائر- في جانب بايلك الشرق- وتونس نوجزها في النقاط التالية: ظل التّعامل والتّواصل بين الإيالتين مقننا بمراسيم إدارية سنّها حكام كل إيالة مطلع القرن التاسع عشر؛ ظهر ذلك في المعاملات المختلفة بين الحكام والرعايا من قروض ومبادلات تجارية، فضلا عن تقنين التعامل على مستوى الحدود بين القبائل والأعراش الحدودية بما يضمن الحفاظ على السلام والاستقرار بين الإيالتين.

على المستوى الاجتماعي استقبلت كل من تونس والجزائر الرعايا الوافدين إليها في الظروف العادية للاستقرار أو من أجل العمل، فضلا عن الترابط الاجتماعي المبني على التقارب الحدودي، أو نتيجة الهجرات المرتبطة بالصراعات والثورات، مثلما حدث مع الوسالتيه ودريد؛ وهو ما أترى النسيج الاجتماعي لمدينة قسنطينة؛ كمنوذج حسب ما توفّر

لدينا من معاملات اجتماعية، تخصّ الوافدين من تونس على مدينة قسنطينة، والذين احتفظوا بأبنائهم، واندمجوا في مجتمع المدينة عن طريق الزواج والوكالة في الزواج فضلا عن ممارسة حرف مختلفة.

#### الهوامش:

- 1- جميلة معاشي-الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن10هـ(16م) إلى القرن13هـ(19م) -ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-2015-ص47.
- 2- Féraud Ch-« Les Hrras Seigneurs des Hanancha»- in Revue Africaine-1874-p236.
- 3- جميلة معاشي- المرجع السابق- صص230-231-4- الصغير بن يوسف-المشرع الملكي في سلطة أولاد علي تركي-تقديم وتحقيق أحمد الطوبلي-مجلد2-المطبعة العصرية تونس-2009-صص30-31.
- 5- ابن أبي الضياف- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان-المجلد الثاني- الجزء الثالث-الدار العربية للكتاب-تونس-1999-ص40-6- أحمد بن المبارك بن العطار-تاريخ بلد قسنطينة-تحقيق وتقديم وتعليق عبدالله حمادي-المطبعة الجديدة-قسنطينة-2011-ص115-7- محمد الصالح العنترى- فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)- تحقيق يحيى بوعزيز- دار البصائر للنشر والتوزيع- الجزائر- 2009- ص69.
- 8- رشاد الإمام- سياسة حمودة باشا في تونس-1782-1814-رسالة دكتوراه- الجامعة الأمريكية ببيروت- دون تاريخ- ص428.
- 9- Gaid Mouloud- Chronique des Beys de Constantine- Office des Publications Universitaires- 1975-p88.
- 10- حافظة223-ملف384-وثيقة رقم49- مكتوب من محمد باي إلى حسين باشا تونس حول تسليم قفطان التولية من الباب العالي-11- عبد الحميد هنية- تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر-منشورات نبر الزمان-تونس-2012- صص127-128-12- حافظة 223 -ملف384- وثيقة رقم57- مكتوب من مصطفى باي تونس لأخيه حسين باي بشأن نزاع وقع بين باي تونس وباي قسنطينة لفرارعايا جزائريين إلى تونس.
- 13- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم57-14- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم57.
- 15- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم57-16- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم53- مكتوب من الحاج أحمد باي قسنطينة إلى حسين باشا تونس حول فرارعايا الإيالتين على المناطق الحدودية.
- 17- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم52-18- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم52-19- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم52-20- عبد الحميد هنية-المرجع السابق- ص170-21- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم52.
- 22- حافظة223-ملف384-وثيقة رقم4- تذكرة موجبة من عثمان باي قسنطينة إلى الحاج مالك الوكيل بتونس حول فروض مالية لصالح باي قسنطينة-23- محمد الصالح العنترى- مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم وتحقيق و تقديم راجح بونار- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر-1394هـ/1984م- ص27-24- أحمد ابن أبي الضياف- المصدر السابق- ص40.
- 25- محمد الصالح العنترى- فريدة منيسة - المصدر السابق- ص87-26- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم8- بيع أحمد باي قسنطينة لمجموعة بقر لراعايا تونسيين وإشهاد بقبض المبلغ-27- حافظة223-ملف384- وثيقة رقم16- مكتوب من أحمد باي قسنطينة إلى حسين باي باشا تونس حول ديون لراعايا جزائريين على رعايا تونسيين.
- 28- Babes Leila- Mythes d'origine et structures tribales dans le Constantinoises sous domination Turque, Essai sur le fondement du pouvoir politique- Thèse pour le Doctora de 3 cycle- Aix-en-Provence-1984- p34.



- 29- السجل الخامس- ص60---30- الصغير بن يوسف- المصدر السابق- ص176.---31- عبد الحميد هنية- المرجع السابق- ص37.---32- فاطمة الزهراء قشي- الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن18- دار القصة للنشر- الجزائر- 2007- ص27.
- 33- سهام بوديبة، فاطمة الزهراء قشي- مصاهرات الوسلائية والحنانشة بمدينة قسنطينة 1800م-1825م- مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة قسنطينة 02- 2018- ص41.---34- حمودة بن عبد العزيز- الكتاب الباشي- تحقيق الشيخ محمد ماضي- الجزء الأول- قسم السيرة- الدار التونسية للنشر- 1970- ص90.---35- السجل الثالث- ص314.
- 36- سهام بوديبة، فاطمة الزهراء قشي. المرجع السابق- ص42.---37- سهام بوديبة، فاطمة الزهراء قشي. المرجع السابق- ص42.---38- أحمد ابن أبي الضياف- المصدر السابق- ص42.
- 39- Carette(E) - Origine et migrations des principales tribus de L'A Igérie- imprimerie impériale- Paris- 1842- p429.
- 40- سهام بوديبة- دوائر المصاهرة في مدينة قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر من خلال سجلات المحاكم الشرعية- أطروحة دكتوراه طرثالث في تاريخ المغرب الحديث: تاريخ وحضارة - جامعة قسنطينة 02- 2019- ص129.
- 41- سهام بوديبة- المرجع السابق- ص131.---42- فاطمة الزهراء قشي. المرجع السابق. ص136.